

معلومات محدّثة عن قائمة الأنشطة ذات الأولوية للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، بما في ذلك الخطة الاستراتيجية

تحسين تنفيذ الدول الأعضاء للنظم الوطنية لاقتفاء الأثر

موجز تنفيذي مرتبط بالنشاط ياء

معلومات أساسية

١- تشمل قائمة الأنشطة ذات الأولوية لتنفيذ خطة عمل آلية الدول الأعضاء للثنائية ٢٠٢٤-٢٠٢٥ النشاط ياء المتعلق بتحسين تنفيذ الدول الأعضاء للنظم الوطنية لاقتفاء الأثر. وقد بدأ هذا النشاط في إطار فترة خطة العمل للثنائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ضمن النشاط جيم.١ وكان للنشاط جيم فريقان عاملان (أحدهما معني بتكنولوجيا الكشف والآخر باقتفاء الأثر) فُصل بينهما في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وغدا العمل الذي ينفذه الفريق العامل المعني باقتفاء الأثر يسمى النشاط ياء، الذي تتولى نيجيريا قيادته.٢

٢- وتتيح نُظم اقتفاء الأثر إمكانية اقتفاء أثر المنتجات الطبية في جميع مراحل سلسلة التوريد - من مرحلة التصنيع النهائية إلى مركز توزيعها، أو المكان الذي يعطى فيها المنتج الطبي لمريض أو فرد - بهدف تعزيز الرصد في الوقت الفعلي. وهناك إقرار عالمي بإمكانية تسخير نُظم اقتفاء الأثر بمثابة أداة مفيدة لضمان سلامة المنتج وتحسين كفاءة سلاسل التوريد. وقد لا يؤدي اقتفاء الأثر إلى إيقاف المنتجات الطبية المغشوشة تماماً من دخول سلسلة التوريد، ولكن النجاح في تنفيذه قد يقلل من مخاطر دخول المنتجات المغشوشة ويسمح بالكشف والاستجابة في وقت أبكر.

٣- ولاكتساب فهم أفضل لتجارب البلدان التي نفذت نُظم تحديد منشأ المنتجات الطبية، أعد الفريق العامل المعني بالنشاط ياء دراسة استقصائية لجمع المعلومات بطريقة موحدة.

نتائج الدراسة الاستقصائية

٤- دُعيت جميع الدول الأعضاء إلى تقديم ردود على الاستبيان الإلكتروني الذي أُتيح باللغات الرسمية الست للمنظمة.

- ٥- وتناولت أسئلة الاستبيان المواضيع التالية:
- (أ) الحوكمة إجمالاً
 - (ب) الأدوار والمسؤوليات
 - (ج) التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء
 - (د) حال تطبيق نُظم اقتفاء الأثر
 - (هـ) المعايير المطلوبة من أجل تطبيق أمثل لنُظم اقتفاء الأثر
 - (و) حوكمة البيانات.
- ٦- وقدم الردود ما مجموعه ٧٤ دولة عضواً (بحلول الموعد النهائي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣): قدمت ١٦ دولة ردوداً كاملة؛ وجاءت ردود ٤٨ دولة غير مكتملة.
- ٧- ويختلف تنفيذ نُظم اقتفاء الأثر اختلافاً كبيراً فيما بين الدول الأعضاء التي قدمت ردوداً:
- (أ) ست دول أعضاء لديها نُظم تشغيلية لاقتفاء أثر المنتجات الطبية في جميع مراحل سلسلة التوريد؛
 - (ب) خمس دول أعضاء تعكف على التخطيط لإنشاء مثل هذه النُظم؛
 - (ج) خمس دول أعضاء ليست لديها أي خطط لنُظم اقتفاء الأثر.
- ٨- وكان السبب الرئيسي لتطبيق نظام لاقتفاء الأثر وفق ما ذكرته الدول الأعضاء هو الإشراف على أمن سلسلة التوريد، مما يتيح اقتفاء أثر المنتجات في الوقت الفعلي وعمليات الاستدعاء والسحب. ووضعت ثمان دول أعضاء من أصل ١٦ دولة طرفاً قدمت ردودها لوائح تنظيمية بشأن اقتفاء الأثر.
- ٩- وفيما يتعلق بالحوكمة، أبلغت الدول الأعضاء عن فصل واضح بين أدوار ومسؤوليات الهيئات الحكومية والمشاركين من القطاع الخاص في نُظمها الخاصة باقتفاء الأثر، لكن الحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معظم الجوانب: ملكية البيانات، وحقوق النفاذ، وتمويل الإعداد والصيانة، ومتطلبات التشغيل البيئي، وتغييرات تصميم النظام، والتكنولوجيات الجديدة وتغييرات النظام، والاستجابة للتنبيهات عن المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة. وكان من المتوقع تقاسم المسؤولية بين الحكومة والشركات المشاركة في سلسلة التوريد والباعة عن حقوق النفاذ وتمويل الإعداد والصيانة.
- ١٠- وحددت الدول الأعضاء بعض التحديات في تنفيذ وصيانة نُظم فعالة لاقتفاء الأثر، وتشمل التحديات الناشئة الأكثر شيوعاً ما يلي:
- (أ) نقص التمويل للمُضي قدماً في التنفيذ و/ أو الإنفاذ؛
 - (ب) محدودية القدرات التكنولوجية في موانئ الدخول ومراكز التوزيع والصيديات في المناطق النائية (فيما يتعلق مثلاً بخدمة الإنترنت، وخدمة البيانات الخلوية، وقارئ الرموز الشريطية، والهواتف الذكية، والحواسيب).
- ١١- وحددت الدول الأعضاء التحديات التالية التي تثير درجة متوسطة من القلق:
- (أ) نقص في الاعتراف بالمشاكل التي تنشأ عن المنتجات الطبية المتدنية النوعية والمغشوشة أو سُبل حلها عن طريق اقتفاء الأثر، أو عدم فهم هذه المشاكل بقدر كاف؛

- (ب) افتقار سلاسل توريد منتجات الرعاية الصحية عموماً إلى التنظيم الكامل؛
- (ج) نقص في المعرفة التقنية الكافية لدى الحكومة لمعرفة كيفية وضع تنظيم قابل للتطبيق؛
- (د) الارتباك بشأن نهج اقتفاء الأثر و/أو المعايير التي تتيح أفضل حماية بأقل تكلفة؛
- (هـ) بيئة تنظيمية غير ناضجة.

١٢- ولم يبلغ سوى عدد قليل من الدول الأعضاء عن التحديات التالية:

- (أ) معارضة من أصحاب المصلحة (من قبيل المصنعين والمستوردين ووكالات الشراء الدولية والموزعين والصيديات)؛
- (ب) دعم محدود من الباعة.

١٣- ومن المتوقع أن تكون التكاليف المتعلقة بالمعدات والبرمجيات قابلة للقياس الكمي، ولكن التكلفة الإجمالية لتشغيل نظام لاقتفاء الأثر مع المتابعة الكافية للتنبيهات والإنفاذ لم تقاس كمياً على نحو كامل بعد. وهناك خطر متصور يتمثل في احتمال انتقال تكاليف تنفيذ اقتفاء الأثر إلى المستهلكين لأن أصحاب المصلحة يفتقرون إلى القدرة الكافية للقيام بالاستثمارات اللازمة الطويلة الأجل. ويجب أيضاً تقدير الوفورات في التكاليف التي قد يحققها تنفيذ اقتفاء الأثر والنظر فيها في إطار عمليات تقدير التكاليف.

١٤- وهناك أنواع مختلفة من المعايير المطلوبة للتطبيق الأمثل لنظم اقتفاء الأثر، منها معايير تشفير البيانات خاصة بناقلات البيانات، مثل الرموز الشريطية ومصفوفة البيانات وعناصر الشحن والمواقع الجغرافية. وتستخدم عشر من الدول الأعضاء الـ ١٦ التي قدمت ردوداً كاملة معايير عالمية فقط، وتستخدم أربع دول أعضاء معايير عالمية ومحلية معاً، وتستخدم دولة عضو واحدة معايير محلية فقط. وهذا يبرهن على الحاجة إلى نظم لاقتفاء الأثر تتيح التشغيل البيني، بالنظر إلى الجمع بين المعايير العالمية والمحلية. وتستخدم سبع من الدول الأعضاء الـ ١٦ التي قدمت ردوداً كاملة مصفوفة بيانات ثنائية الأبعاد، وتستخدم أربع من تلك الدول رموزاً شريطية خطية، في حين تستخدم اثنتان من تلك الدول تحديد هوية الترددات الراديوية.

١٥- وستتاح للدول الأعضاء النتائج الكاملة للدراسة الاستقصائية، حالما توضع في صيغتها النهائية.

الإجراء المطلوب من آلية الدول الأعضاء

١٦- الآلية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالموجز التنفيذي. والآلية، في إطار مناقشاتها، مدعوة أيضاً إلى تقديم إرشادات فيما يتعلق بالأسئلة التالية:

- في أي مجالات محددة يمكن للأمانة أن تدعم تنفيذ نظم اقتفاء الأثر بالتزامن مع إكمال عمل آلية الدول الأعضاء والفريق العامل المعني بالنشاط ياء؟
- بالنظر إلى الزيادة المتوقعة في التنبيهات الواردة من النظم الوطنية لاقتفاء الأثر، ما هو الدور الذي يمكن للدول الأعضاء الاضطلاع به دعماً بجهود بناء القدرات في إطار نظام المنظمة العالمي للمراقبة والرصد؟

= = =